



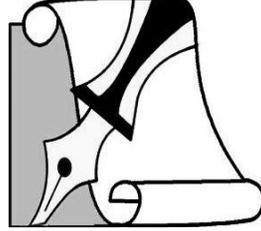
مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الهدم في وادي الحمص بالقدس المحتلة

دانت عدد من الدول العربية والأجنبية ومنظمات دولية، جريمة الاحتلال بحق حي وادي الحمص في بلدة صور باهر بمدينة القدس المحتلة، والتي نفذها جنود الاحتلال بتفجير مباني سكنية بعد أن أخرجت سكانها قسراً.

من جهتها، استنكرت دولة قطر عملية الهدم ووصفتها بـ "الجريمة ضد الإنسانية"، معتبرة، في بيان أصدرته وزارة خارجيتها، أن "هدم منازل فلسطينيين في وادي الحمص ببلدة صور باهر، جنوبي القدس المحتلة، تعدّ على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني".

كما رأت في ذلك "جريمة ضد الإنسانية تعكس استخفاف حكومة الاحتلال بالقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية". وشدد البيان على أن "هذه الجريمة تستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً، لإلزام الكيان الإسرائيلي بوقف عمليات الهدم، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني".

في ذات السياق، دانت الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الخارجية والعديد من مؤسسات المجتمع المدني وأحزاب إقدام قوات الاحتلال، على هدم عشرات الوحدات السكنية العائدة للمواطنين الفلسطينيين في منطقة صور باهر في القدس.

وشدد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، سفيان سلمان القضاة، على رفض المملكة للسياسات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والتي تشمل بناء المستوطنات وتوسيع القائم منها وسياسات مصادرة الأراضي والهدم وطرد السكان وإنشاء الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات وغيرها من السياسات والإجراءات الهادفة للتهجير القسري للسكان.

هذا ودانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة الجريمة؛ مؤكدة أن "هذا التصعيد الخطير يأتي في إطار مواصلة الاحتلال محاولاته تغيير طابع مدينة القدس الشريف القانوني وتركيبتها

الديمغرافية) السكانية (والتهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين عن أراضيهم وممتلكاتهم، ما يستدعي المساواة القانونية."

كما دعت "المجتمع الدولي إلى الضغط على" إسرائيل "للكف عن ممارساتها غير القانونية ووضع حد لكافة أفعالها التي تنتهك حقوق الفلسطينيين"، حسب البيان ذاته.

غريباً.. أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً أعلنت فيه أن "فرنسا تدين هدم جيش الاحتلال لعدد من المباني في حي وادي الحمص جنوب شرق القدس". "وشدد البيان على أن عمليات الهدم في أراض محتلة تخالف القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة."

وأوضحت الوزارة أن "عمليات الهدم هذه تتم لأول مرة في مناطق خاضعة لسلطة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، وهي تشكل سابقة خطيرة تقوض بشكل مباشر حل الدولتين". وطالب الاتحاد الأوروبي "إسرائيل" بأن توقف فوراً "عمليات الهدم" غير القانونية "لمنازل فلسطينيين قرب القدس. وقالت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، في بيان: "توافقاً مع الموقف الطويل الأمد للاتحاد الأوروبي، ننتظر من السلطات الإسرائيلية أن توقف فوراً عمليات الهدم الجارية."

وأضافت المتحدثة مايا كوجيانجيك أن "سياسة الاستيطان" الإسرائيلية "وما تتضمنه من إجراءات، مثل الترحيل القسري والطرده وتهديم المساكن ومصادرتها، غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي". "وقالت المتحدثة إن "غالبية المباني موجودة في مناطق مصنفة) أ (و) ب) من الضفة الغربية، حيث جعلت اتفاقات أوسلو الأحوال المدنية ضمن اختصاص السلطة الفلسطينية."

من جهته قال "وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي" جلعاد أردان، إن عملية هدم المنازل في وادي الحمص شرق القدس المحتلة "قانونية" وتتم بتوافق مع المحكمة العليا؛ وأن تلك المباني تم بنائها بشكل غير قانوني بالقرب من السياج الأمني، وأنها تشكل خطراً على حياة "الإسرائيليين"

وقوات الأمن في المناطق القريبة منها. وذكر أنه تم اتخاذ إجراءات قانونية عدة قبيل عملية الهدم، مشيراً إلى رفض المحكمة العليا طلباً قدم لتأجيل القرار أو تجميده.

في ما أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أن القيادة قررت وضع آليات لإلغاء كافة الاتفاقيات مع إسرائيل، وأن الرئيس عباس قرر جبر الضرر الكامل عن كل العائلات المتضررة من هدم منازلها في واد الحمص بصور باهر جنوب القدس المحتلة.

وأكد، عقب اجتماع طارئ عقد في رام الله بعد قيام قوات الاحتلال بهدم منازل المواطنين في واد الحمص، أنه تم إقرار طلب عقد جلسة لمجلس الأمن ووقف التعامل الكامل مع محاكم الاحتلال. وقال: "في هذا اليوم الأسود في العلاقات الدولية وبتعليمات من الرئيس عباس التأمّت اللجنة التنفيذية في اجتماع طارئ وخرجت بمجموعة من القرارات، وما حدث ليس فقط انتهاكا للمادة 49 من ميثاق جنيف الرابع وخرقا خطيرا للمادة 147 من اتفاقية جنيف وهي المادة التي تستذكر المسؤولية الجنائية الفردية للجناة، فالمحكمة الجنائية الدولية ليست محكمة دول إنما محكمة أفراد، وما ارتكب في القدس الشرقية المحتلة في صور باهر من هدم المنازل جريمة حرب بامتياز وجريمة ضد الانسانية بموجب نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية."

و"قرر الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وضع آليات لإلغاء كافة الاتفاقيات بيننا وبين الجانب الاسرائيلي، ويقول الرئيس عباس نحن أمام خطوات غير مسبوقة وخاصة أن سلطة الاحتلال ؛ تنكرت لكل الاتفاقيات الموقعة ونحمل الحكومة الاسرائيلية المسؤولية الكاملة عن نتائج وتبعات هذه الجرائم المرتكبة."

وأضاف: "مبعوث عملية السلام الاميركي يقول ان اسرائيل ضحية وليست احتلال و القدس عاصمة اسرائيل بقانون أميركي، فاذا كانت عاصمة لإسرائيل إذن ما يجري اليوم من تطهير عرقي جزء من قرار، جزء من قرار القومية العنصري حيث تقرير المصير لليهود فقط، بهذا ترد اسرائيل على من يقولون من صناع القرار في الوطن العربي انهم يسعون لتخطي كل العقبات مع اسرائيل وكأننا لم نضع كعرب مبادرة السلام العربية وكأننا لم نضع كعرب استراتيجية تقول اننا عندما تستكمل اسرائيل انسحابها من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان

السوري المحتل وتحل قضية اللاجئين حلا عادلا ومتفق عليه استنادا للقرار 194 يصار الى التطبيع، والتطبيع الحاصل اليوم هو طعنة في الظهر الفلسطيني وهذا الثمن الذي تدفعه هذه العائلات التي شردت والتي اصبحت بلا مأوى."

وتابع عريقات: "البقاء والصمود على هذه الأرض وعدم انتزاعنا منها هي نقطة ارتكاز في استراتيجيتنا كفلسطينيين، الرئيس عباس وجه تعليماته إلى سفيرنا في الأمم المتحدة رياض منصور لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وإذا ما وقفت الولايات المتحدة أمام الإرادة الدولية والقانون الدولي في مجلس الأمن سنتوجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة."

وأوضح أن هناك أربع قرارات للحماية الدولية في مجلس الأمن ولا بد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية تطبيقها، فنحن شعب بحاجة لحماية دولية في الارض الفلسطينية المحتلة، ودول العالم عليها مسؤوليات قانونية وسياسية في اتخاذ ما من شأنه إجبار وإلزام الحكومة الاسرائيلية سلطة الاحتلال باحترام الالتزامات المترتبة عليها وفق القانون الدولي، فغياب المحاسبة والمساءلة عن اسرائيل أعطاهما الضوء الأخضر لما تقوم به من جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني."

و"اليوم أيضا قامت وزارة الخارجية بتقديم ملحق جديد للمحكمة الجنائية الدولية حول هذه الجريمة التي ارتكبت في صور باهر في القدس المحتلة، وباعتقادي أصبح لدينا أمام المحكمة الجنائية الدولية مئات "إحالة رسمية" تستوجب فتح تحقيق قضائي فوري وبدون تردد مع الجناة من المسؤولين الاسرائيليين وخاصة في ملف كملف هدم البيوت والتطهير العرقي والاستيطان الاستعماري وملف الاعدامات الميدانية وملف العدوان على غزة والاسرى وما يحدث في القدس من تغيير طابعها الجغرافي والديمغرافي."

وتابع: "لا مبرر لمحكمة الجنائية الدولية أن تستمر فيما تقوم به، كل ما طلب منا فيه اليوم ملحق كامل عن الجريمة التي حصلت، وكذلك الحال مطلوب من السيدة ميشيل باشيليت مفوضة حقوق الانسان عدم التلكؤ والتردد في إصدار قاعدة بيانات الامم المتحدة للشركات العاملة والمتواطئة في منظومة المستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية."

وأردف " :اليوم توجهنا أيضا برسائل إلى جميع دول العالم :الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين واليابان، والاتحاد الأفريقي، ودول عدم الانحياز، وأميركا اللاتينية والكاريبية، الذي يحدث للشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من صفقة القرن وجزء من سياسة تغيير المرجعات التي أسست لها الامم المتحدة من عام 1948 وهو استبدال مبدأ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالحاجات للشعب الفلسطيني، ما حدث اليوم تقرر اسرائيل ما يحتاجه الشعب الفلسطيني، من سكن وكم من شخص سيسكن في الغرفة الواحدة، ومن يسكن ومن لا يسكن." وقال " :تحويل القضية الفلسطينية من حقوق إلى حاجات، وأنا أدرك أن الدول كالأفراد عبيد لمصالحها، وأدرك توازنات النقائص الحاصلة في المنطقة، وأن بعض الدول أصبحت ترى في هذا الطرف أو ذاك تهديدا وجوديا عليها، ولكن لا أستطيع أن أفهم أن مندوبا لدولة عظمى يأتي لزيارة مجموعة دول عربية لبحث قضيتي وأنا أرفض استقبالهم أو اللقاء بهم بعد قراراتهم حول القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل والاستيطان شرعي وإرادتهم إعادة تسميته من استيطان إلى أحياء ومباني أو مدن وإسقاط عبارة احتلال، وقطع المساعدات عن الأونروا تمهيدا لفتح ملف التوطين."

وأضاف عريقات " :الخطوة القادمة للإدارة الاميركية إذا ما تابعنا منطقتهم هي توطين اللاجئين وإسقاط أي تفكير في حق العودة للاجئين، وهذا يتطلب إسقاط وكالة الغوث واللاجئين، ولذلك نحن نحث الدول المضيفة على التفكير الجدي بأي خطوة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، هذا ليس عاملا ولا وافدا بل هو موجود قسرا وله وطن اسمه فلسطين ولن يكون هناك أي توطين لأولئك الذين يصرون الخوف أو يحاولون تطبيق صفقة القرن في التوطين وراء تصدير عبارات الخوف الديمغرافي."

وقال " :أيضا تعلن اللجنة التنفيذية برئاسة الرئيس عباس عن وقف التعامل مع جهاز محاكم الاحتلال باعتبارها أداة رئيسة في تنفيذ سياسات الاحتلال وترسيخه وكلفت أمانة سر اللجنة التنفيذية بالمتابعة القانونية في المحاكم الفلسطينية للمتضررين من سياسات وممارسات العنصرية غير القانونية ووضعها أمام القضاء الفلسطيني، ونحن سنتابع هذا الملف."

16 بؤرة استيطانية جديدة منذ العام

أصدرت حركة "السلام الآن" تقريراً حول الاستيطان في الضفة الغربية التي أقيمت منذ العام 2017؛ وبيّن التقرير، أنه ومنذ العام 2017 أقيم على أراضي الضفة الغربية المحتلة 16 بؤرة استيطانية جديدة، وأن هذه البؤر الاستيطانية منتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية، من جنوبي جبال الخليل وحتى الأغوار الشمالية، وفي الكتل الاستيطانية "غوش عتصيون" بين بيت لحم والخليل، و"ماطي بنيامين" من القدس حتى مستوطنة "أريئيل".

وقالت "السلام الآن" إنه منذ العام 2012 أقيم 31 بؤرة استيطانية جديدة "غير قانونية". وأشار التقرير إلى أن البؤر الاستيطانية الجديدة متنوعة في طبيعتها، بين الزراعي والسكني، وتمت إقامتها على أراض يزعم الاحتلال أنها "أراضي دولة" بشكل "غير قانوني"، بموجب قوانين الاحتلال؛ وأوضح التقرير أنه يجري تثبيت هذه البؤر الاستيطانية التي تحظى بحماية سلطات الاحتلال، والتي تنشط فيها بشكل مكشوف، بينما تتجاهلها ما تسمى "الإدارة المدنية"، ونادراً ما يجري تطبيق القانون الإسرائيلي بشأنها، إلا بشكل محدود جداً. وأن البناء على الأراضي التي يعتبرها الاحتلال "أراضي دولة" يتم بدون "تخطيط بناء مدينة". ورغم أنه صدر قرار بهدم بعضها، إلا أنه لم ينفذ، وذلك لأن البناء غير القانوني على "أراضي دولة" يمكن ترخيصه بأثر تراجعي.

وحسب صحيفة "هآرتس"، فإن غالبية هذه البؤر الاستيطانية هي مزارع من أنواع مختلفة، بضمنها تربية الأغنام، مثل البؤرة الاستيطانية "مزرعة شبتاي" جنوب جبال الخليل، أما المزرعة الاستيطانية التي يطلق عليها "مشعول همعيان" قرب مستوطنة "عيلي" في وسط الضفة الغربية، فإن اثنين من المستوطنين فيها قالوا للصحيفة إنهما يعملان بالزراعة، ويتنقلان بين تلال الضفة. وأشارت إلى بؤرة استيطانية زراعية أخرى قرب مستوطنة "نغوهوت" جنوبي الضفة، لافتة إلى أن من يديرها يبدو أنه "يتمتع بعلاقات وثيقة مع سلطات القانون". وقالت إن السلطات في المستوطنات تتدخل بشكل مباشر في تطوير جزء من هذه البؤر الاستيطانية الجديدة.

وعلى سبيل المثال البؤرة الاستيطانية التي أقيمت مكان القاعدة العسكرية المهجورة " محانيه جدي "في الأغوار .

ازدياد البؤر الاستيطانية بالضفة في عهد ترامب

قالت منظمة " السلام الآن " اليسارية الإسرائيلية إن بناء النقاط الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية ازداد خلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ و"أن 32 بؤرة استيطانية جديدة أقيمت في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2012 غالبيتها بعد انتخاب دونالد ترامب"؛ وأشارت إلى أن جميع البؤر الاستيطانية، باستثناء واحدة، أقيمت في عمق الضفة الغربية وفي منطقة ينبغي على الأرجح أن تخليها إسرائيل في إطار اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين.

كوشنر :إيران التهديد الأكبر للأمن الإقليمي

قال غاريد كوشنير، مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن معارضة إيران تُقرب بين العرب وإسرائيل؛ وأضاف كوشنير في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز الإخبارية الأمريكية، " ليس هناك تهديد للأمن الإقليمي أكبر من إيران، ومعارضتها باتت تقرب بين العرب وإسرائيل"؛ وتابع " :في حين أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيُترجم إلى مزيد من الأمن بين الجانبين، فإنه سيقبل من أثر إيران في العالم العربي."

ووصف كوشنير ورشة عمل المنامة التي أطلقت فيها واشنطن، الشهر الماضي، الجانب الاقتصادي من خطتها للسلام، بأنها أسفرت عن " نجاحات هائلة"؛ وأن هذه الورشة " أطلقت المجال لمحادثات جديدة في العالم العربي حول مستقبل الشعب الإسرائيلي والفلسطيني."

وقال مسؤول بالإدارة الأمريكية إن كوشنر سيرأس وفدا أمريكيا في جولة بالشرق الأوسط، لوضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل خطته المقترحة للتنمية الاقتصادية للفلسطينيين والأردن ومصر ولبنان، التي يبلغ حجمها 50 مليار دولار.

وأن من المتوقع توقف كوشنير وجيسون غرينبلات المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، وريان هوك المسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية، وآفي بركويتس مساعد كوشنير في إسرائيل والأردن ومصر والسعودية وقطر والإمارات.

وسيغادر الوفد واشنطن أواخر هذا الشهر ويعود إليها أوائل آب، حيث قال المسؤول، إن الهدف من هذه الجولة "مواصلة الزخم الذي تولد في ورشة العمل في البحرين، ووضع اللمسات الأخيرة على الجزء الاقتصادي من الخطة، مشيراً إلى أن الوفد سيناقش أيضاً احتمال جعل مقر صندوق التنمية في البحرين.

دور قطري جديد في صفقة القرن

كشف موظف في البيت الأبيض أمام دبلوماسي كبير في واشنطن، مضمون الاتفاق الذي تم بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأمير قطر تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني خلال زيارة الأخير إلى واشنطن. وحسب ما ذكره موقع "ميدل إيست افيرز" فقد تعهد الرئيس ترامب ببذل جهود لدى السعودية والامارات، من أجل حل مشكلة حصار قطر والسعي لعقد اجتماع للأطراف المعنية في واشنطن، بعد ان ينجز الجانب القطري متطلبات الاتفاق المذكور. وقالت المصادر أن الاتفاق يشمل تطبيع علاقات دولة قطر بشكل تدريجي مع الولايات المتحدة الأميركية، بعد عملية اختبار نوايا القطريين، عبر إلزامهم بعدة خطوات واضحة، ضمن الاتفاق، فيما وصفت المصادر المتطلبات الأميركية بأنها تمثل خطوات انقلابية بالنسبة للسياسة القطرية.

وأوضحت المصادر أن قطر قامت بعقد بصفقات مالية كبيرة مع الإدارة الأميركية منها صفقة طائرات بوينغ إضافة إلى عقود ضخمة ترتبط بشراء معدات أميركية؛ فيما تعهدت الدوحة قطر ببذل كل ما يلزم سياسياً وإعلامياً وعلى مستوى العلاقات العامة للمساعدة في تسهيل صفقة القرن.

وتشمل الخطوات القطرية شروع الإعلام القطري والإعلام التابع له بعملية تخفيف تدريجية للحملات ضد إدارة الرئيس ترامب و صفقة القرن، فيما نوّهت مصادر قطرية إلى أن عضو

الكنيست السابق الدكتور عزمي بشارة سيتولى عملية تدوير الزوايا إعلاميا من خلال المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الذي سيبلور خطابا إعلاميا جديدا. وتشمل الخطوات أيضا شروع قطر بعملية تطويع لموقف جماعة الإخوان المسلمين علماً أن تقاربا أردنيا قطريا حصل مؤخرا لعبت الإدارة الأمريكية دورا كبيرا فيه.

وفي سياق متصل كشفت مصادر أميركية عن أن الدعوة التي وجهها زعيم المعارضة في البرلمان التركي، كمال كيليتشدار أوغلو، لأردوغان لطرد الإخوان من تركيا والتصالح مع مصر، مبنية على معلومات حصل عليها أوغلو، حول التوجه الأميركي الجديد، الهادف إلى الضغط والتضييق على جماعة الإخوان المسلمين لضمان موافقتها ودعمها لصفقة القرن، وهو الأمر الذي تعهدت القيادة القطرية بإنجازه.

وأكدت المصادر الأميركية، أن الرئيس ترامب نجح من خلال "الصفقة" مع تميم بالحصول على عقود ضخمة تخدم سياسته الاقتصادية ولكنه في نفس الوقت ينظر باهتمام كبير إلى الدور الذي ستلعبه قطر في دعم صفقة القرن سياسيا وإعلاميا، وبشكل جدي، خصوصا وأنها تملك أوراقا مهمة على مستوى العلاقات بجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، إضافة إلى تنسيقها الكبير مع إيران في ملفات متعددة، الأمر الذي طرحه ترامب بقوة في الاجتماع، طالبا من تميم وقف التعاون العسكري والأمني مع طهران، بشكل فوري.

وتشير المصادر إلى أن الرئيس ترامب عرض أمام الأمير تميم معلومات موثقة حول الأدوار التي لعبتها قطر في دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي ساهمت في زعزعة أمن المنطقة والعالم، إضافة إلى معطيات بالغة الدقة حول التعاون القطري الإيراني على مستوى تبادل المعلومات وتسهيل انتقال الأموال والأسلحة عبر مناطق مختلفة في العالم.

كما قدم الجانب الأميركي حسب المصادر وثائق ومعلومات حول تمويل قطر لحزب الله العراق، خلال صفقة إطلاق سراح الأمراء القطريين، الذين خطفهم الحزب في العراق، حيث أكد ترامب أن أموال "الفدية القطرية" استخدمت في قتل الجنود الأميركيين في العراق، وأن

الموضوع، في حال سلك الطرق القضائية في الولايات المتحدة سيكون له تداعيات خطيرة على قطر.

من جانبه أبدى أمير قطر حسب المصادر رغبة بالتعاون الجدي وفتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة؛ واعتبرت المصادر أن قطر أمام امتحان الفرصة الأخيرة بالنسبة لإدارة ترامب .

فشل تشكيل القائمة " المشتركة "

أنهت لجنة الوفاق الوطني دورها بتشكيل القائمة المشتركة، خلال مؤتمر صحافي، أعلنت خلاله عن فشلها في تشكيل القائمة بدعوى "خلاف الأحزاب على ترتيب المقاعد"، ودعت الأحزاب لـ"إعادة حساباتها"، فيما أكد التجمع الوطني الديموقراطي عن تمسكه بـ"خيار المشتركة"، واعتبر أن "الحل يكون بين الأحزاب"، في حين أكدت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على "تمسكها بقرار لجنة الوفاق".

وبعد تأجيل متكرر ردته إلى "إتاحة المجال أمام تجاوز عائق تشكيل القائمة المشتركة"، عقدت لجنة الوفاق مؤتمرها الصحافي بمشاركة أربعة من أعضائها، وبغياب تام لممثلي الأحزاب الأربعة، وأكدت أنها لن تتراجع عن التركيبة التي اقترحتها لتكوين القائمة المشتركة، التي عبر كل من التجمع الوطني الديموقراطي والحركة العربية للتغيير عن رفضها في وقت سابق.

ورأت اللجنة أن التوكيل الذي منحتها لها الأحزاب، "بعد مفاوضات طويلة"، تخولها بإقرار تشكيلة القائمة المشتركة بما يلزم الأحزاب، ودافعت اللجنة عن التركيبة التي اقترحتها، وكشفت أنها أوصت خلال المفاوضات بمنح "العربية للتغيير" و"الإسلامية"، منصب رئاسة الكتلة البرلمانية للمشتركة، ونائب رئيس الكنيست، على أن تمنح الحركة العربية للتغيير فرصة الاختيار بين المنصبين، علما بأن ذلك لم يكن ضمن التوكيل الذي منحه الأحزاب لـ"الوفاق".

وقالت اللجنة: "ما جئنا لكي ننعي المشتركة، بل لدعوة الأحزاب إلى إعادة حساباتها والعودة إلى رشدها ليكون اتفاقا شاملا وقائمة مشتركة. الابتعاد عن المشتركة هو سعي للانتحار

السياسي"، وفق ما صرّح رئيس لجنة الوفاق الوطني، الكاتب محمد علي طه، الذي دعا الأحزاب إلى "العودة إلى رشدها".

خطة لمصلى باب الرحمة لمنع تدهور العلاقات مع الأردن

قال مصدر إسرائيلي، إن الأزمة مع الأردن حول مصلى باب الرحمة في القدس المحتلة في طريقها إلى الحل، وإن هناك خطة لتجنب تدهور العلاقات مع الأردن؛ وجاء أن مباحثات جرت، في مكتب رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، شارك فيها مسؤولون أمنيون، تضمنت خطة لإنهاء الأزمة.

يذكر أن مصلى باب الرحمة كان قد أغلق عام 2003، وذلك بعد حظر جمعية "لجنة التراث الإسلامي" التي كان لها مكتب بالمصلى، ومنذ ذلك الحين تجدد أمر الإغلاق سنويا، رغم مطالبات دائرة الأوقاف الإسلامية المتكررة بإنهائه.

وبحسب الخطة المشار إليها، والتي توصلت إليها الأجهزة الأمنية، فإن مصلى باب الرحمة يبقى مغلقا لمدة ستة شهور، يتم فيها إنجاز الترميمات وأعمال الصيانة، كما يطالب الأردنيون، وبعد ذلك يقام مركز إداري تابع للأوقاف الإسلامية.

وبحسب القناة 12، فإنه بموجب الخطة، فإن إسرائيل توافق على مطالب الأردن، وتفتح المصلى الذي أغلق عام 2003 بأمر من الشرطة.

ونقل عن مشاركين في المباحثات قوله إن "هذه الطريقة تأتي لمنع اشتعال الأوضاع حول مصلى باب الرحمة، والتي يمكن أن تمتد إلى باقي شرقي المدينة، وربما أكثر". وأضافوا أن "الجهات المهنية تدعم هذه الخطة التي تمنع تدهور العلاقات مع الأردن".

ونفت عمّان مزاعم إعلام العدو عن التوصل لاتفاق مع المملكة، يقضي بغلق باب الرحمة في المسجد الأقصى لمدة ستة أشهر، ومن ثم تحويله لمكتب يتبع للأوقاف. وأنه "لا صحة لمزاعم الاحتلال بخصوص مبنى باب الرحمة"؛ و"لا أساس لهذه المزاعم، وموقف الأردن الثابت أن باب الرحمة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى، وحكمه حكم المسجد من جميع النواحي"،

والاردن يرفض " أي محاولة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة . " وأنه " لا بد من ترميم الباب وإعادة وضعه كما كان قبل إغلاقه من قبل سلطات الاحتلال في آذار 2003".

وشدّد على " ضرورة احترام صلاحيات إدارة أوقاف القدس الحصرية في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك"، ويأتي رد الاردن، بعد أن تناقلت وسائل إعلام مختلفة عن (القناة 13 الإسرائيلية، التوصل إلى اتفاق مع الأردن على إغلاق باب الرحمة لمدة ستة أشهر، وإعادة ترميمه وتحويله لمكتب يتبع للأوقاف الأردنية.

يذكر أن دائرة أوقاف القدس، التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن، هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس) الشرقية، بموجب القانون الدولي الذي يعد الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على تلك المقدسات قبل احتلالها من جانب إسرائيل.

كما احتفظ الأردن بحقه في الإشراف على الشؤون الدينية في القدس بموجب اتفاقية وادي عربة) اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في (1994 وفي آذار 2013 ، وقع الملك عبد الله الثاني، والرئيس عباس، اتفاقية تعطي الأردن حق الوصاية والدفاع عن القدس والمقدسات "في فلسطين .

أموال السلطة والاحتلال

ذكرت صحيفة يسرائيل اليوم العبرية، أن حكومة الإحتلال قد تضطر لخصم مبلغ 700 مليون شيكل أخرى من أموال الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية ضمن تطبيقها للقانون الذي أقر في تموز من العام الماضي، بخصم الأموال التي تدفع لعوائل الشهداء والأسرى .وأوضحت أن لجنة الأمن والخارجية في الكنيست طلبت من وزارة الجيش والحكومة توضيحات عدم خصمها لمبلغ 700مليون شيكل تدفعها السلطة لعوائل منفذي العمليات) الشهداء(، واكتفائها فقط بخصم ما يدفع لمنفذي العمليات من الأسرى وعوائلهم.

ووفقاً للصحيفة، فإنه تبين بأن الحكومة تخصص فقط الأموال التي دفعت لمنفذي العمليات من الأسرى وتصل إلى 500 مليون شيكل، وأنها لم تلتزم بالقانون الذي يشمل أيضاً عوائل منفذي العمليات "الشهداء". وأن المجلس الوزاري المصغر "الكابنيت" ينتظر من وزارة الجيش تقريراً مفصلاً يتضمن أرقاماً واضحة حول ما تدفعه السلطة من أموال لعوائل منفذي العمليات من الشهداء مشيرةً إلى أن الوزارة تواجه صعوبات في ذلك رغم التقديرات بأنها تصل إلى 700 مليون شيكل سنوياً.

وترفض السلطة الفلسطينية منذ أشهر استلام أموال عوائد الضرائب ناقصة، وتصر على استلامها كاملة وسط محاولات للتوصل لاتفاق بين إسرائيل والسلطة من خلال اجتماعات عقدت مؤخراً بين مسؤولين من الجانبين.

من جهة أخرى ذكرت صحيفة "اسرائيل اليوم" بأن "اسرائيل" ستخفف من الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية لكي لا تنهار اقتصادياً؛ ومن المتوقع ان يدرس المجلس الامني المصغر قريباً منح السلطة الفلسطينية تسهيلات للالتفاف على القانون الاسرائيلي الخاص باستقطاع رواتب الاسرى والشهداء من اموال المقاصه الفلسطينية؛ وإن وزارة مالية العدو لن تفرض ضرائب على الوقود التي تقوم السلطة الفلسطينية بشراؤه من شركات الوقود الاسرائيلية بقيمة 200 مليون شيكل سنوياً.

ذكر موقع **تيك ديبكا العبري**، بأن السلطة الفلسطينية و"اسرائيل" توصلتا بينهما خلال الآونة الأخيرة لاتفاق سري حول منع انهيار السلطة الفلسطينية مالياً واقتصادياً وتم التوصل لهذا الاتفاق بعد انتهاء ورشة البحرين. وفي حين إعلان قادة السلطة الفلسطينية بأنهم لن يكونوا جزءاً من صفقة القرن، إلا أن كبار من قادة السلطة الفلسطينية التقوا مسؤولين إسرائيليين لبحث اقتراح عرضه رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو حول كيفية تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية لعدم انهيارها اقتصادياً، ومن المعروف بأن السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الماضية رفضت استلام أموال المقاصة الفلسطينية بعد أن قامت إسرائيل باستقطاع مبالغ منها بذريعة أن تلك المبالغ تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى ومنفذي العمليات ضد "إسرائيل". وأن الرئيس عباس

أعطى موافقته لإدارة المباحثات السرية مع الجانب "الإسرائيلي" بعد أن درس الاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأشار إلى أن "إسرائيل" تواصل بدورها استقطاع مخصصات الأسرى وذوي الشهداء ومنفذي العمليات مقابل ألا تدفع السلطة الفلسطينية ضرائب لـ "إسرائيل" عن الوقود الذي تشتريه السلطة الفلسطينية من "إسرائيل" حيث تحول السلطة الفلسطينية شهرياً لـ "إسرائيل" ضرائب عن الوقود بقيمة 200 مليون شيكل، أي ما يعادل قرابة 55 مليون دولار، وهذا المبلغ قريب من المبلغ الذي تستقطعه "إسرائيل" من أموال المقاصة الفلسطينية.

ووفقاً للمصادر "الإسرائيلية"، فإن لقطر دور في الاتفاق بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، كما تعهدت قطر بدفع مبلغ إضافي للسلطة الفلسطينية بقيمة 50 مليون دولار لميزانية السلطة الفلسطينية ومنح السلطة الفلسطينية قرضاً بقيمة 250 مليون دولار من البنوك القطرية. وولفت أن الترتيبات المالية بين "إسرائيل" وقطر سمحت بتمكين السلطة الفلسطينية من دفع رواتب موظفيها بقيمة 60% من قيمة الرواتب. وأن كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة تأملان أن تؤدي الترتيبات المالية التي اقترحتها نتنياهو على السلطة الفلسطينية، والتفاهات التي يحاول التوصل لها الوفد المصري مع حماس في قطاع غزة إلى فترة طويلة من الهدوء على حدود قطاع غزة والضفة الغربية.

فيما نفى المتحدث باسم الحكومة إبراهيم ملحم التوصل إلى حل مع دولة الاحتلال بشأن اقتطاعها الأموال، فيما جدد التأكيد بأن السلطة لن تستلم الأموال منقوصة والمسألة قضية كرامة وطنية وحقوق لا يمكن التنازل عنها.

الاحتلال واحتجاز مراكب الصيد

من المقرر، أن تفرج سلطات الاحتلال قبل نهاية شهر تموز عن 17 قارب صيد وحسكة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب شرق رفح جنوب قطاع غزة، في إطار دفعات إدخال مراكب الصيادين المحتجزة لدى الاحتلال بعد قرار ما يسمى بمحكمة الاحتلال.

زكريا بكر رئيس لجان الصيادين، قال: "إن الاحتلال أبلغ الارتباط نيته الإفراج عن 17 قارب صيد، مشيراً إلى أن الاحتلال أفرج المرات السابقة وخلال ثلاث دفعات عن 43 مركباً

وبحاجة لصيانة؛ وان الاحتلال قرر الافراج عن 65 مركبة وحسكة ، 43 مركبة أفرج عنها إضافةً إلى 17 مركبة سيفرج عنها ليصل افرج عنه 60 مركباً ليتبقى 5 مراكب لدى الاحتلال فقط.

وعبر بكر عن امتعاضه من الحالة السيئة للمراكب، وخاصةً بعد أن سرق الاحتلال المحركات ومعدات الصيد، موضحاً أن القوارب التي يفرج عنها الاحتلال عن طريق المعابر البريه تكون بحاله سيئة للغاية ولا تستطيع الصمود داخل الماء. ويبيّن أن جميع المراكب التي أفرج عنها في الايام الماضية لم يدخل أي منها للبحر حتى الآن، كونها بدون محركات وبحاجة إلى محركات وصيانه كونها مهترئة.

وبشأن الخطوات لإعادة صيانة مراكب الصيادين، قال: "إن اتحاد لجان العمل الزراعي سيقوم بصيانة الدفعة الأولى من مراكب الصيادين، ولكن لن تدخل مياه البحر"؛ وبخصوص التمويل لإعادة إحياء المراكب بشكل كامل، بيّن بكر أنه حتى لو توفرت الأموال لن تتمكن المراكب من ممارسة عملها، كون أن الاحتلال يمنع إدخال المحركات للقطاع، ناهيك عن اهتراء عدد من محركات بعض المراكب التي تعمل حالياً مما يضع قطاع الصيد في خطر.

وأشار إلى أن الاحتلال يمنع منذ سنوات ادخال 10 محركات لاتحاد لجان العمل الزراعي بهدف تشكيل مزيداً من الضغط على الصيادين؛ ويشار إلى أن الاحتلال يمارس منذ عدة سنوات الملاحقة والتضييق بحق الصيادين ويقوم بإحتجاز مراكبهم واعتقال عدد منهم.

الاحتلال قتل 16 طفلاً فلسطينياً منذ مطلع 2019

قالت " الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين"، إن قوات الاحتلال قتلت 16 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بداية العام الجاري؛ وأن من بين القتلى 12 طفلاً من قطاع غزة، و 4 أطفال في الضفة الغربية.

واتهم البيان جيش الاحتلال باستخدام " القوة المفرطة، والرصاص الحي المتفجر، ضد الأطفال بهدف قتلهم أو التسبب بإعاقات دائمة لهم، مستغلين عدم مساءلتهم ومظلة الحماية التي

توفرها حكومة الاحتلال؛ وقالت الحركة : إن الانتهاكات الإسرائيلية أسفرت عن العديد من المآسي للأطفال، حيث أصبح بعضهم "يحلم بالمشي واللعب مجدداً، وآخرون فقدوا أعينهم إثر إصابتهم بالرصاص الإسرائيلي."

وطالبت الحركة العالمية، الأمين العام للأمم المتحدة بإدراج الجيش الإسرائيلي في تقريره السنوي حول الأطفال والصراعات المسلحة، لارتكابه انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. يشار إلى أن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، جزء من الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وتأسست في جنيف عام 1979.

تفاهات التهدة

كشفت مصادر مسؤولة النقاب عن محضر اجتماع الفصائل الفلسطينية مع وفد المخابرات المصرية الذي يرعى تفاهات التهدة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي؛ وأكدت المصادر أن المخابرات المصرية تطرقت خلال الاجتماع إلى ملفين مهمين، هما: ملف مباحثات التهدة مع الاحتلال، وملف المصالحة الفلسطينية التي تبذلها مصر بين حركتي فتح (و) حماس. وأن تقدماً طرأ على مباحثات التهدة بين المقاومة والاحتلال في عدد من الملفات المهمة) الملف الصحي، المنطقة الصناعية، انتهاكات الصيد ومراكب الصيادين المحجوزة، الكهرباء، إطلاق النار الحي على المتظاهرين، والمنح القطرية).

فيما يتعلق بالوضع الصحي العام في قطاع غزة، أبلغ الوفد المصري الفصائل الفلسطينية بأن العمل جارٍ على إنشاء المستشفى الدولي الذي ستقيمهُ مؤسسات "أمريكية - سويدية - تركيا - ودولة رابعة لم يذكرها.

وأفادت المصادر بأن المرحلة الأولى من بناء المستشفى الدولي تنتهي بعد 8 أسابيع، على أن يبدأ المستشفى خلال 10 أسابيع، باستقبال المرضى 500 مريض مجاناً، على أن يكون تحت السيطرة الامنية الفلسطينية.

وأنّ الاطباء الذين سيعملون في المستشفى هم من الجنسيات الأجنبية، ومن المقرر أن يكون مقر إقامتهم بالمجدل، كما سيرافق الأطباء الأجانب ممرضين فلسطينيين، كما أنه من المقرر أن يكون مدخل المستشفى من الناحية الفلسطينية، وليس مباشر مع الاحتلال ، وسيحوي المستشفى حوالي 11 تخصصاً أبرزها " علاج السرطان - الكلى"، وستكفل الدول الداعمة بتوفير كافة مستلزمات المستشفى من كهرباء ودواء وخلافه.

وكشفت المصادر النقيب عن مطالبة الوفد الأمني المصري السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها تجاه قطاع غزة، وعليه اتفق وفد المخابرات المصرية مع قيادات من السلطة على ارسال 80 - 70 طناً من الادوية شهرياً؛ كما أبلغ الوفد الأمني المصري الفصائل الفلسطينية أنه تم تخصيص منحة دولية بقيمة 10 مليون دولار لصالح دواء غزة.

وأشار الوفد المصري خلال اجتماع مع الفصائل الفلسطينية أن وفداً طبياً سيسافر يوم 30 تموز لمعاينة أجهزة مخصصة لتشخيص السرطان، لجلبها لمستشفى الشفاء وسط قطاع غزة. أما فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية، فكشف الوفد الأمني المصري أن هناك موافقة من الاحتلال على تصدير كافة منتجات تلك المنطقة، وادخال كل مواد التصنيع الأولية للمنطقة التي ستقام شرق حي الشجاعية شرق قطاع غزة، بما في ذلك المواد ثنائية الاستخدام الخاصة بالمنطقة الصناعية) كارني).

وذكر الوفد الأمني أن التفاهات مع الاحتلال أفضت لرفع عدد شاحنات التصدير من قطاع غزة لعدد 100 شاحنة بدلاً من 40 شاحنة.

وفيما يتعلق بالاعتداءات المتكررة على الصيادين، أبلغ الوفد الأمني المصري الفصائل ان هناك 20 مركباً لا تزال محجوزة منذ سنيين من أصل 60 مركباً، منها 11 بمحركٍ والأخرى بلا محركات سيتم اعادتها لغزة بدءاً من يوم الاحد القادم.

وعن أزمة الكهرباء، أشار الوفد الأمن المصري أن وفداً قطرياً سيصل قطاع غزة في تاريخ 18 يوليو للبدء بتركيب خط 161، مشيراً إلى أنّ الخط سيمر من منطقة ننيفوت الإسرائيلية الى قطاع غزة.

في السياق، أشار الوفد الأمني إلى أنه قطر ستوفر منحة مالية لمدة 6 أشهر قادمة للفقراء والمحتاجين.

على صعيد العمال والتجار، أبلغ الوفد الأمني المصري الفصائل موافقة الاحتلال على زيادة تصاريح العمال داخل فلسطين المحتلة

وكشفت المصادر المصرية أن السلطة في رام الله أوقفت تحويل مبلغ 15 مليون دولار تبرع بها رجل أعمال في الضفة المحتلة إلى قطاع غزة.

وحول إطلاق النار الحي والالتزام بتفاهات كسر الحصار، شدد الوفد الأمني المصري أن مصر تبذل جهوداً جبارة لتثبيت تفاهات التهذئة، مشيراً إلى أنهم طالبوا الاحتلال بالإعلان عن اعتذاره عن مقتل العنصر في كتائب القسام محمود الادهم، مما أدى إلى مزايدات انتخابية في صفوف معارضي نتنياهو، حسبما نقلت المصادر على لسان الوفد الأمني المصري.

وعن طائرات الاستطلاع الإسرائيلية التي لا تفارق سماء قطاع غزة، أشار الوفد الأمني إلى أنهم طالبوا الاحتلال للعمل على الحد من طلعات الطائرات المسيرة، لافتاً إلى أن الاحتلال أبدى نيته بالحد من حجم الطلعات التجسسية في سماء غزة.

في سياق آخر، أبلغ الوفد الأمني المصري الفصائل الفلسطينية أنهم طالبوا الاحتلال بضرورة "العمل على إنهاء معاناة المضرب عن الطعام الأسير جعفر عز الدين، واعداداً بمتابعة الأمر مع الاحتلال لدى زيارتهم تل أبيب.

الجهاد الإسلامي ستُغيّر قواعد الحرب القادمة

نشر الباحث يورام شفايتسر دراسةً على موقع مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، متحدثاً عما أسماه محاولة من قبل حركة الجهاد الإسلامي لجرّ قطاع غزة إلى معركةٍ ضدّ كيان الاحتلال، شدّد فيها على أنّ حركة الجهاد في قطاع غزة عزّزت في السنة الأخيرة نشاطاتها العسكرية المستقلّة ضدّ إسرائيل في قطاع غزة، لافتاً في الوقت عينه إلى أنّه يكمن تفسير ما

يجري عبر سلسلة نشاطات نفذتها الحركة، تضمنت إطلاق صواريخ على مستوطنات إسرائيلية، كذلك عمليات قنص لجنود الجيش على حدود القطاع .

وتابع الباحث: يُلمي زياد نخالة الأمين العام للحركة منذ تعيينه، سياسات هجومية ومتشددة أكثر من سابقه، ويسعى من وراء ذلك لجعل تنظيمه متساوياً مع "حماس"، باعتبارها الجهة التي تقود المقاومة العسكرية، في ضوء السياسات الناعمة التي تمارسها "حماس" أمام عدوّها في المجال العسكري، طبقاً لأقواله.

وبناءً على ذلك، أردف الباحث الإسرائيلي، عززت حركة "الجهاد الإسلامي" منظومتها العسكرية القتالية في غزة، التي يبلغ عدد أفرادها اليوم حوالي ستة آلاف مقاتل، وهم على أتمّ الجاهزية بصواريخ وسلاح إيراني متطور، مُضيفاً أنّ الحركة لخلق معادلة جديدة أمام إسرائيل، ستتغير عند إتباعها أموراً كثيرة، كما قال.

وأشار في سياق دراسته إلى أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران من جهتها ترى بحركة "الجهاد الإسلامي" شريكاً أكثر إخلاصاً وأريحية من ناحية التأثير والعمل وفقاً كما أنّ التوتر الحالي بين إيران والولايات المتحدة في الخليج، دفع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله للتهديد بأنه في حال تدهور الوضع لمواجهة عسكرية بين الطرفين، فإنّ إسرائيل ستتضرر من قبل مَنْ أسماهم بـ "حلفاء إيران" في منطقة الشرق الأوسط، بمعنى، أنّ التوتر في المنطقة يزيد من احتمال وقوع مواجهة على جبهة غزة، والجهاد الإسلامي هي العامل المركزي الذي يمكن أن يتم استدعاؤه للاستجابة لمثل تلك التعليمات، كما أكد في ورقته البحثية.

وشدّد الباحث في سياق ورقته على أنّ إسرائيل تقف أمام معضلة كيفية تحييد نشاطات الجهاد الإسلامي وإحباط محاولاتها لإملاء قواعد لعبة جديدة على حدود القطاع، دون أن تصعدّ خطواتها الوضع نحو مواجهة واسعة النطاق، مُشيراً في الوقت ذاته إلى أنّ مواجهة كهذه، في حال حدثت، يتوقع أن تشمل حماس، ما سيعرقل الاتصالات الجارية بوساطة أممية ومصرية للمضي في تسوية مع إسرائيل، على حدّ قوله.

علاوة على ما ذكر آنفاً، رأى الباحث الإسرائيلي أنّ ساعة الاختبار هذه قد تكون قريبة، والسؤال هو هل ستبادر حماس وتمنع نشاطات تعزيز قوة الجهاد الإسلامي، على الرغم من أنّ هذه الخطوة قد تمس بصورتها كراعية للمقاومة، حتى قبل أن تضطر إسرائيل لضربها بشكل مركز في قطاع غزة، مُختتماً بالقول إنه في حال فعلت إسرائيل ذلك، هل ستحتوي حماس الضربة أم ستعمل كقائدة لحركة المقاومة وتدخل في جولة قتال واسعة أمام عدوها؟ تساءل الباحث الإسرائيلي، وترك الإجابة على السؤال مفتوحة.

جديرٌ بالذكر أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هدّد بشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، إذا استمر تهديد الأمن الإسرائيلي من القطاع، بعد انتقادات واسعة له بسبب التعامل مع "حماس"، وقال في تغريدة نشرها على موقع "تويتر": "قد نضطر إلى شنّ عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، وما يرشدني هو شيء واحد فقط: أمن دولة إسرائيل، على حد تعبيره.

وأضاف: أمّا غزة، فنفهم تماماً المعاناة التي يعيشها سكان البلدات الإسرائيلية المتاخمة لقطاع غزة ونعمل على تخفيفها بقدر الإمكان، وتابع قائلاً إنّ السلطات الإسرائيلية فرضت الأسبوع الماضي عقوبات صارمة على "حماس"، بما في ذلك وقف تزويد القطاع بالوقود، مؤكداً على أن تل أبيب ستتخذ خطوات أشد صارمة بكثير، بحسب تعبيره.

إلى ذلك، نقل محلّ الشؤون العسكريّة في) معاريف (العبريّة، عن محافل أمنيّة واسعة الاطلاع قولها إنه في الوقت الذي يقوم جيش الاحتلال فيه بالكشف عن نشاط حماس تحت الأرض، تواصل الحركة استخدام وسائل أخرى - جوية، مُضيفاً أنّه في السنوات الأخيرة تعمل "حماس" على تحسين منظومة الطائرات الصغيرة، وفي الجيش يقدرّون أنّه في المواجهة الكبيرة القادمة ستزيد الحركة بصورة كبيرة من استخدامها الطائرات المسيّرة لجمع معلومات استخباراتية ولتنفيذ هجمات.

رؤية مصرية جديدة للمصالحة

تناول وفد المخابرات المصرية الذي أجرى جولته الأخيرة باحثًا نقاهمات التهذئة؛ موضوع المصالحة؛ حيث أسهب الوفد المصري في حديثه عن لقائه بالمجموعة العربية في الجامعة العربية التي تتابع الشأن الفلسطيني، مشدداً على أنّ المجموعة العربية دعت لتوحيد الموقف لمواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية؛ و نقلاً عن الوفد الأمني المصري أنّ المجموعة شددت على أهمية وجود جبهة وطنية فلسطينية هادئة خالية من المشاحنات.

كما، أشار الوفد الأمني المصري أنّ المجموعة العربية دعت لإيجاد حكومة فلسطينية تتحمل مسؤولياتها بغزة والضفة على حدٍ سواء.

وأفيد بأن الوفد الأمني المصري الذي زار الضفة الغربية وقطاع غزة أخيراً، طرح خلف الأبواب المغلقة رؤية جديدة لإنهاء حالة الانقسام، وإتمام المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، من خلال العودة الى تطبيق اتفاقيات سابقة وقعت الفصائل الفلسطينية عليها، في مسعى لوضع حد لحالة الانقسام القائمة، من خلال مقاربات في المواقف حول كيفية البدء بتنفيذ اتفاق يشمل تمكين الحكومة الفلسطينية من إدارة غزة.

فالمعلومات تؤكد أنّ المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، وخلال اتصالاتهم السابقة التي تمت قبل وصولهم إلى رام الله وغزة، وتمثلت بلقاءات عقدت في القاهرة مع اللواء ماجد فرج مدير المخابرات الفلسطينية، وأحد المقربين من الرئيس محمود عباس، ومع الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، طلبوا من قادة الحركتين إبقاء السرية التامة حول الأفكار المطروحة بشأن المصالحة، وتجنب الترشق عبر وسائل الإعلام، لضمان نجاح المهمة هذه المرة.

و غادر الوفد الأمني المصري رام الله، تاركا لقادتها المقترحات لدراستها والتفكير بها بشكل جدي، حيث لم يحسم بعد الموقف النهائي من هذه التصورات، التي تشمل البدء بشكل عملي بتطبيق بنود اتفاق المصالحة في 12 تشرين الأول 2017 ، وهو أمر في حال سار كما هو

مطلوب، سيستدعي طلب المخابرات المصرية من قادة فتح وحماس الحضور الى القاهرة لعقد لقاءات ثنائية، للبدء في مرحلة جديدة، وتنشيط اتصالات المصالحة بشكل أكبر.

وهنا يدور الحديث حسب التسريبات، عن خطة مصرية تحمل مقاربات في المواقف بين فتح وحماس، حول تطبيق بنود اتفاق المصالحة، والخاصة بتسليم واستلام قطاع غزة، ليكون تحت إشراف الحكومة الفلسطينية، حيث كانت فتح تطلب في السابق أن تتسلم القطاع حكومة التوافق التي استقالت قبل أشهر، وشكل بدلا منها حكومة تشارك فيها فصائل منظمة التحرير ويرأسها الدكتور محمد اشتية.

المقاربات الحالية تدور حول تلبية مطالب الطرفين، بتسليم القطاع للحكومة الحالية، حسب طلب فتح، التي كانت تدعو لهذا الأمر، قبل الأزمة التي أدت إلى توقف العمل باتفاق المصالحة في آذار من العام الماضي، عقب حادثة تفجير موكب رئيس الوزراء ومدير المخابرات لدى دخوله قطاع غزة، وحماس التي تطالب بأن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية تحضر لعقد انتخابات عامة. ويتردد أن المسؤولين المصريين طرحوا فكرة تسلم الحكومة زمام الأمر في غزة في بداية الأمر، من خلال تسليم الوزارات الخدمائية، على أن يتبع ذلك شروع قيادة الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق المصالحة في القاهرة عام 2011، بعقد اجتماع لها، بمشاركة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يعود من خلاله تفعيل الإطار القيادي المؤقت بشكل آخر، لتتفق على تشكيل حكومة جديدة، وتقر كيفية إجراء انتخابات عامة، تشمل البرلمان والرئاسة والمجلس الوطني.

يشار إلى أن اتفاق تطبيق المصالحة الموقع في عام 2017، ويشمل جداول زمنية لعملية إنهاء الانقسام، يشمل حلولاً لمفاتيح خلافية كثيرة، مثل ملف موظفي غزة، وكذلك عملية إدارة القطاع.

كما، وطرح الوفد الأمني المصري الذي يرعى ملف المصالحة بين حماس وفتح عددٍ من البنود لتجاوز مرحلة الانقسام ولتمكين حكومة محمد اشتية من زمام الأمر في غزة، أولها: قبول حماس لعودة حكومة اشتية لغزة للقيام بدورها، ثانيها: إرسال وزراء من حكومة اشتية لغزة، لاسيما الوزراء الذين تلمي وزاراتهم احتياجات الناس في غزة، مثل) وزارة الصحة - سلطة المياه - سلطة الطاقة - وزارة الاسكان والاشغال - وزارة التربية والتعليم (للعمل بشكل مؤقت

مع عدم المس بالوضع القائم بغزة، على ان تصرف جباية القطاع على موظفي غزة واحتياجاتها، لكن بشرط اعتراف حماس بحكومة د. اشتية.

ودخلت موسكو مجددا على خط المصالحة الفلسطينية؛ وقام وفد من حركة حماس، برئاسة موسى أبو مرزوق، بزيارة إلى روسيا، لعقد جلسة مباحثات مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، وعدد من المسؤولين في الخارجية الروسية.

وفق مصدر من الحركة، بحثت الزيارة تطورات الموقف حول جهود المصالحة الفلسطينية، والوساطة التي تقوم بها مصر لإنجاح هذه الجهود، إضافة إلى بحث ملفات أخرى تتعلق بالقضية الفلسطينية، وامكانية استضافة روسيا للقاء موسع للفصائل الفلسطينية.

وكانت موسكو استضافت خلال شهر شباط الماضي لقاء موسعا للفصائل الفلسطينية، بدون احداث اختراق حقيقي في ملف المصالحة، إزاء تباين المواقف حول برنامج منظمة التحرير، ومرجعية العملية السياسية، حيث أعربت موسكو حينها عن خيبة أملها من نتيجة الحوار.

وكشف موقع **تلفزيون i24** الاسرائيلي، أن الرئيس عباس حمل الوفد الأمني المصري رسالة إلى حركة حماس بغزة تتعلق بالمصالحة الفلسطينية؛ حيث يطالب الرئيس عباس، قبل الشروع بأي جولة جديدة من محادثات المصالحة الفلسطينية، بأن توقع حركة حماس على كتاب خطي تلتزم من خلاله بكل ما تم التوصل إليه من بنود في اتفاق المصالحة من عام 2017، وتسليم هذا الكتاب الخطي للجانب المصري بوصفه راعيا للمصالحة.

وتابع عباس " قبل البدء في إجراءات تمكين الحكومة بغزة يجب أن تقدم حماس هذا الكتاب وبتوقيع رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، وليحفظ هذا الكتاب لدي جهاز المخابرات المصرية والأمانة العامة للجامعة العربية."

وتابع الرئيس الفلسطيني " حماس تتعهد في هذا الكتاب بالالتزام بتنفيذ شامل وكامل ونظيف لكل ما ورد في اتفاق عام 2017 دون أي تلوؤ في تنفيذ الاتفاق على ان تكون مصر ملزمة عندها بالإعلان عن الجهة التي تعطل أو تتهرب من تنفيذ ما جاء بمسودة الاتفاق."

غانتس يرفض الانسحاب لحدود 1967 وإخلاء المستوطنات

قال زعيم المعارضة ورئيس تحالف أزرق أبيض بيني غانتس أنه يرفض الانسحاب إلى ما يعرف بـ "حدود 1967" في إطار أي اتفاق للتسوية مع السلطة الفلسطينية. و"أنه يؤيد بقاء السيطرة الإسرائيلية على القدس وغور الأردن والكتل الاستيطانية المقامة في الضفة الغربية"؛ وأضاف أن لـ "إسرائيل الحق في غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى والقدس"، مضيفاً أن تحالفه سيسعى إلى "اتفاق سياسي وليس إلى اتفاق يستلزم إخلاء مستوطنات"، وفق تعبيره.

وفي ما يتعلق بالأوضاع في غزة، أشار غانتس إلى أنه "يدعم تهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة تلتزم بها حركة حماس"؛ و"إذا قامت حماس بوقف إطلاق البالونات الحارقة من القطاع فبإمكاننا التقدم في موضوع التهدئة وهذا أمر جيد جداً. إلا أن حماس لا توقف هجماتها على إسرائيل".

وأقرّ غانتس بعقد لقاءات مع مسؤولين من الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتشددة، قائلاً: "أنا لا أقصي أي فئة في الجمهور الإسرائيلي". ويعتبر غانتس المنافس الأبرز لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الانتخابات المقررة في أيلول المقبل؛ وذكر أنه في حال تكليفه بتشكيل حكومة فإنه لن يتجاهل حزب الليكود برئاسة نتياهو و"إسرائيل بيتنا" برئاسة وزير الجيش السابق أفغدور لبيرمان، ولكنه استدرك بأنه "لن يجلس في حكومة واحدة مع نتياهو".

بدون تسوية سياسية لا قيمة للخطة الاقتصادية

اعتبر مبعوث الإدارة الأمريكية لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، أن إسرائيل "ضحية في نزاعها مع الفلسطينيين، إذ لم ترتكب أي أخطاء تجاههم خلال عقود النزاع"؛ وقال غرينبلات في حديث لشبكة PBS الإخبارية الأمريكية: "أعتقد أن إسرائيل ضحية وليست طرفاً يتحمل المسؤولية ومنذ تأسيسها تعرضت لهجمات متكررة ولا تزال تتعرض لهجمات إرهابية"؛ وتابع أنه لا يتذكر حتى حالة واحدة أخطأت فيها إسرائيل أو تجاوزت سلطتها، وحتى إذا كانت هناك أخطاء فإن تل أبيب تفعل كل ما بوسعها لإصلاحها. وأكد على أن خطة إدارة ترامب للسلام توفر إجابة لمسألة تقرير المصير للفلسطينيين.

وتم نشر الشق الاقتصادي من خطة السلام التي لم يتم الكشف عنها بعد، والذي يهدف إلى ضخ 50 مليار دولار لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وأشار البيت الأبيض إلى أنه سينتظر حتى يتم تشكيل حكومة في إسرائيل بعد الانتخابات القادمة قبل الكشف عن الشق السياسي من خطة السلام ولم يكشف عن أي من تفاصيله.

وعن مدى مسؤولية إسرائيل عن الوضع الحالي للصراع مع الفلسطينيين، المستمر بلا هوادة منذ تأسيس الدولة اليهودية في عام 1948؛ أجاب: "أعتقد أن إسرائيل هي في الواقع ضحية أكثر من كونها الطرف المسؤول. منذ لحظة تأسيسها، تعرضت للهجوم عدة مرات، وهم يواصلون مهاجمتها من خلال الإرهاب. لذلك - لست متأكدا من أنني أفهم الأساس المنطقي للسؤال." وقال غرينبلات "لا يمكنني التفكير في حالات فردية" قد تكون فيها إسرائيل قد ارتكبت أخطاء أو تجاوزت سلطتها؛ "لكنني أعتقد أن حتى بلدنا العظيم ارتكب أخطاء على مر السنين. ومع مرور الوقت، تحاول تصحيح هذه الأخطاء. لكنني أعتقد أن إسرائيل تبذل قصارى جهدها في ظل ظروف صعبة للغاية."

وأعرب عن معارضته لاستخدام مصطلح "المستوطنات" في تسمية التجمعات السكنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقال إنه يفضل مصطلح "البلدات والضواحي"، وأن الضفة ليست أراضي محتلة بل "أراض متنازع عليها". وأكد أنه عقد العديد من اللقاءات مع مسؤولين فلسطينيين في المنطقة يتخوفون من الإعلان عن تأييدهم لخطة السلام الأمريكية الجديدة المعروفة إعلامياً بـ "صفقة ترامب" وطلبوا منه عدم الكشف عن هذه الاجتماعات.

وقال إنه دون التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين فلا يوجد أي قيمة للخطة الاقتصادية التي أعلن عنها خلال ورشة البحرين، وشدد على أن الجزء الاقتصادي من خطة السلام "لن يتحرك إلى الأمام دون اتفاق سياسي". وقال غرينبلات: "قام جاريد كوشنر، إلى جانب طاقم مهني من الإدارة الأميركية، بصياغة خطة بقيمة 50 مليار دولار لمساعدة الفلسطينيين والأردنيين والمصريين واللبنانيين، لكن لن ينجح أي من هذا ما لم تكن هناك خطة سياسية يتفق عليها الطرفان (الإسرائيلي والفلسطيني)".

وواصل المبعوث الأميركي للشرق الأوسط انتقاده لمعارضيه مبادرة السلام الأميركية المعروفة بـ "صفقة القرن" الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، بمن فيهم قيادة السلطة الفلسطينية، قائلاً: "هؤلاء الناس يتلاعبون بالخطة الأميركية؛ وهناك من يدعي أن هذه الخطة فارغة ولا يوجد بها شيئاً سوى محاولة تقديم رشاي للفلسطينيين".

وأضاف: "لكنني أريد أن أؤكد للجمهور أننا نفهم أنه لا يوجد سلام اقتصادي وحده، ونريد أيضاً أن نوضح أنه لن يكون هناك سلام سياسي دون التأكد من أن حياة الفلسطينيين تتحسن اقتصادياً"؛ وقال المبعوث الأميركي إن الجزء السياسي من خطة السلام، الذي لم يتم الكشف عنه بعد، يبلغ حوالي 60 صفحة، ووعد بتحويله بذات الوقت إلى إسرائيل والفلسطينيين. ودعا غرينبلات رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى عدم وضع شروط مسبقة لمبادرة السلام ولكن العودة إلى طاولة المفاوضات.

وخلص إلى القول "عندما أجلس مع الفلسطينيين العاديين، قد لا يتفقون مع سياستنا، لكنهم ما زالوا واقعيين ومنفتحون على الخطاب؛ والسلطة الفلسطينية، للأسف، غير مستعدة للحوار. هكذا لا يمكن تحقيق السلام".

سلاح استراتيجي إسرائيلي

يوصل جيش الاحتلال بناء الجدار العازل تحت وفوق الأرض وإقامة السدود على حدود قطاع غزة البرية والبحرية، في محاولة لوقف صواريخ المقاومة الفلسطينية، وبث الطمأنينة والسكينة في قلوب المستوطنين؛ وكان موقع المستوطنين 7 العبري، ذكر أن قيادة جيش الاحتلال تنوي زراعة أشجار) غابات (قرب منازل المستوطنات في غلاف غزة، لحمايتها من الصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية من قطاع غزة؛ ويأتي قرار زرع الأشجار كعبرة من الصاروخ الذي أصاب سيارة مستوطن خلال المواجهة الأخيرة مع المقاومة قرب كيبوتس "يد موردخاي" الواقع شمالي بيت حانون حيث قُتل المستوطن "موشيه فيدر".

يُشار إلى أن جيش الاحتلال أعلن عن تقدم بناء الجدار الأرضي مع حدود قطاع غزة، حيث تم الانتهاء من بناء 40 كيلو من الجدار في إطار هذا المشروع الهندسي لمواجهة أنفاق غزة، وبشكل موازي يتواصل بناء الجدار العلوي؛ وأضافت مصادر عسكرية، أنه جرى تقدم في بناء السياج العلوي بطول 3 متر ونصف، وتم بناء 12 كيلو، مبيّنة أن المشروع سيساهم أيضاً بالعثور على أنفاق هجومية اجتازت السياج الفاصل منذ عدوان 2014. وفتت المصادر ذاتها، أنه تم الكشف عن 18 نفقاً هجوميًا، عُثر على 16 من بينها خلال العامين الماضيين.

628 انتهاكا للاحتلال بقطاع غزة

أظهر تقرير حقوقي أن الاحتلال ارتكب 628 انتهاكا في المنطقة العازلة شرق قطاع غزة، خلال الأشهر الستة الأولى من 2019. ورصد مركز الميزان لحقوق الإنسان في تقرير له حمل اسم "ممنوع من الوصول"، 261 استهدافا للاحتلال ضد العمال، و 183 انتهاكا ضد المظاهرات الاحتجاجية. ووثق المركز الحقوقي، 30 حالة اعتقال أسفرت عن اعتقال 56 فلسطينيًا؛ منهم 15 طفلاً، و 27 عملية توغل.

وتناول التقرير 7 أنماط من الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول والتي تمثل 35% من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة. والمنطقة مقيدة الوصول أو العازلة تقع شرق قطاع غزة، وتمتد على طول الساحل الفاصل بين القطاع والأراضي المحتلة عام 1948، بطول نحو 62 كيلومترا) شرق القطاع وشماله)، وبعمق يتراوح بين 1500-300 متر.

وأدت اعتداءات الاحتلال في تلك المنطقة إلى استشهاد 32 فلسطينيًا؛ منهم 10 أطفال وامرأة، بالإضافة لإصابة 3610 مواطنين؛ بينهم 1205 أطفال و 168 امرأة) غالبيتهم من المشاركين في مسيرات العودة. (وأشار إلى أن قوات الاحتلال تقصف بالقذائف المدفعية وتفتح نيران أسلحتها الرشاشة تجاه العاملين في المنشآت الصناعية والزراعية من مزارعين ورعاة أغنام وصائدي عصافير وجامعي حجارة وحديد وبلاستيك "الخردة".

وأحصى التقرير 159 حالة إطلاق نار ضد مزارعين، وحالة إطلاق نار ضد صائدي العصافير، و 41 إطلاق نار ضد رعاة الأغنام، و 11 ضد عمال جمع الحصمة والخردة، و 49 عملية قصف وإطلاق نار تجاه مناطق خالية. ونبه بأن قوات الاحتلال تعتقل المواطنين ممن تصل إليهم في المنطقة، فتحتجزهم لفترات مختلفة، وتعدي عليهم بالضرب جسدياً، وتوجه لهم الإهانات اللفظية، وتحط من كرامتهم الإنسانية.

وتتوغل الآليات العسكرية وتجرف الأراضي والمنشآت الزراعية والصناعية وتدمرها، وترش الأراضي الزراعية بالقرب من السياج الفاصل بالمواد الكيماوية، ما يلحق أضراراً فادحة ويتسبب في فقدان آلاف الفلسطينيين لمصادر رزقهم، وفق التقرير ذاته.

قضية الجنود الأسرى

قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو: "إننا نعمل على تحقيق الهدوء، لكننا نستعد للذهاب إلى معركة، وهي عملية عسكرية واسعة، سنوجه فيها ضربة عسكرية غير مسبقة لحركتي حماس والجهد الإسلامي في قطاع غزة." وأضاف نتنياهو، خلال الحفل التذكاري لقتلى الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، "لا يمكنني التوضيح أكثر من ذلك، لكن الشركاء في هذه الاستعدادات الذين يجلسون هنا، يعرفون جيداً أن هذا ليس مجرد كلام فارغ." وتابع بالقول: "نحن ملتزمون بإعادة أوران شاؤول وهدار غولدين وأبرها منغستو، وقد أثبتنا أننا نلتزم بما نقول عندما أعدنا زكريا باوميل، لذا أنا ملتزم بواجبي لتحريرهم التام من الأسر."

وعلق رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيدور ليبرمان على الوضع الأمني مع قطاع غزة في الذكرى الخامسة لعملية "الجرف الصامد" / "الحرب على غزة 2014 وقال ليبرمان: "إن بعد خمس سنوات من عملية تسوك إيتان، تواصل حماس والجهد الإسلامي تسليح نفسيهما." وأضاف: "ما الذي تفعله الحكومة؟ إنها تدفع رسوم حماية لحركة حماس بينما يتم احتجاز جنودنا والمدنيين الأسرى وتتعامل قوات الجيش في نهاية كل أسبوع مع المظاهرات والمواجهات على

السياج." وكتب ليبرمان في حسابه على فيسبوك " إن السياسة التي يقودها رئيس الوزراء هي غسل الكلمات بالاستسلام لحماس، وهذه وصمة عار سوداء على الحكومة الإسرائيلية وزعيمها." وصرح السفير الإسرائيلي، لدى الأمم المتحدة، داني دانون، أن إسرائيل لم تنسى قضية المفقودين والجنود الإسرائيليين الأسرى، وستتوجه للأمين العام للأمم المتحدة، لمناقشة هذا الموضوع؛ قال دانون " يجب مناقشة قضية الجنود الأسرى بمجلس الأمن"، مضيفاً: "اعتدنا على إصدار قرارات بمجلس الأمن ضدنا، ويجب إصدار قرار بهذا الخصوص." وتابع: "من واجب الأمين العام للأمم المتحدة، وممثليه بمؤسسات الأمم المتحدة، أن يناقشوا هذه القضية، في كل جلسة، وبدورنا سنطرح هذه القضية كلما تم طرح القضايا الانسانية بغزة." وذكرت القناة العبرية، أن الأمين العام للأمم المتحدة" أنطونيو جوتروش"، أرسل رسالة الى دانون، تعهد فيها بتطبيق قرارات مجلس الأمن، الخاصة بالعمل على الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس بغزة.

وهاجم سمحا جولدين، والد الضابط الأسير لدى حماس، هدار جولدين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيمين نتنياهو، في أعقاب تصريحاته بشأن الجنود؛ قال سمحا جولدين، أن "نتنياهو لا يفعل المطلوب من أجل إعادة الجنود الأسرى من غزة." وأضاف جولدين: "نتنياهو الذي استمر برئاسة الوزراء مدة طويلة، لم يقم بفعل أي شيء من أجل إعادة أبنائنا الأسرى لدى حماس بغزة." يشار الى أن نتنياهو صرح، خلال مراسم احياء ذكرى القتلى بالحرب الأخيرة على غزة، "أننا لا نستطيع الإفصاح والتوضيح، لكننا نعمل الكثير من أجل إعادة هدار وارون من غزة."

ورغم الرقابة العسكرية التي تفرضها "إسرائيل" على قضايا تعتبرها أمنية وتمس "الدولة" وتمنع تناولها أو نشرها، إلا أن وسائل الإعلام العبرية تعاملت مع خطاب الناطق باسم جناح حماس المسلح كتائب القسام. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت نقل عن أبو عبيدة قوله "إن هناك فرصة حقيقية لإنجاز وحل قضية الأسرى والمفقودين، وأنه إذا كانت قيادة العدو جادة في فتح وتحريك هذا الملف ودفع الثمن الطبيعي عبر المسار الواضح الذي أفضى سابقاً إلى حل قضايا مشابهة." أما موقع والا العبري فتناول تحذير القسام بأن ملف الأسرى قد يكون عرضة للنسيان

والإغلاق نهائياً لعوامل تعلمها قيادة العدو جيداً. "وحسب بيان القسم نقله" موقع والال": "نقول لكل المعنيين، لكم في قضية" رون أراد "عبرة"، إذ إننا لا نضمن أن يبقى هذا الملف على طاولة البحث مجدداً في حال أضعفت قيادة الاحتلال هذه الفرص -". قال أبو عبيدة. أما غالبية وسائل الإعلام الأخرى فقد تناولت خطاب القسم مجرد عرض للتفاصيل، دون تعقيب من المستوى السياسي أو العسكري، أو المحللين الإسرائيليين عما جاء فيه من رسائل.

حزب الله: لبنان ليست جزءاً من صفقة القرن

قال نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إنه لا يستطيع أحد أن يجرّ لبنان؛ ليكون جزءاً من) صفقة القرن (الأمريكية، مشيراً إلى أنه لا يوجد خطة لمنع الفلسطينيين من العمل في لبنان؛ وأوضح أن هناك خطأ ارتكب وتتم معالجته، متابعاً: "نحن مع القانون، لكن يجب إيجاد حل مسألة عمل الفلسطينيين في لبنان."

واستطرد: "لا هو اجس لدينا لأن أحداً لا يتجرأ لجر لبنان إلى صفقة القرن، ونحن موجودون، وأطمئن الفلسطينيين في لبنان أننا سنقوم بكل جهد للدفاع عن لقمة عيشهم". وأضاف: "من أهم تجليات فشل صفقة القرن هو انعقاد ورشة البحرين من دون مشاركة أي فلسطيني، ولا أعتقد أن صفقة القرن قابلة للتحقق لأن الطرف الفلسطيني مقاوم و متمسك باستعادة أرضه، ومقاربتنا مع حماس اليوم باتت أقرب في الشأن السوري بعد المراجعات التي قامت بها الحركة، ويهمننا أن يبقى محور المقاومة متواصل ونساعد في التقريب بين حماس وسوريا."

الضفة الغربية .. الكابوس الإسرائيلي الذي لا ينتهي

كان الأمن الإسرائيلي قبل أسابيع من اعتقال خبير متفجرات فلسطيني من غزة ينوي إنشاء مختبر تصنيع متفجرات داخل إسرائيل لصناعة عبوات ناسفة، وتلقى تدريبات من المقاومة الفلسطينية. يرتبط الكشف الإسرائيلي مع ما شهدته الضفة الغربية مؤخراً من اعتقالات إسرائيلية واسعة، بينهم قيادات وكوادر حماس وأسرى محررون، وتركزت الاعتقالات في مدن: قلقيلية،

بيت لحم، وجنين. وفي إبريل أعلنت إسرائيل عن إحباط عملية تفجيرية عكفت خلية لحماس على تنفيذها بمستوطنة معاليه أوميم قرب القدس، بالتزامن مع الانتخابات الإسرائيلية، وفي فبراير، اعتقلت السلطة خلية لحماس خططت لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل بأحزمة ناسفة، وهذا يعني أن مواصلة إسرائيل نشر الأخبار عن اعتقالها لمن تتهمهم بالتخطيط لعمليات مسلحة وتصنيع متفجرات، بأن المقاومة تحث وتشجع أهالي الضفة على مواصلة هجماتهم ضد الاحتلال. في غمرة الأخبار المتواترة، لا يجب أن ننسى أن جهاز الشاباك يبالي بإنجازاته الأمنية، رغم أنه ليس سرا أن المقاومة تسعى لتمديد ساحة عملها من غزة للضفة لمهاجمة إسرائيل، لا سيما أن البيئة الشعبية في الضفة قد تكون داعمة للمقاومة، رغم كلفتها الباهظة، كما أن نقل الخبرة العسكرية من غزة للضفة رغبة معلنة للمقاومة، بدليل ما تعلنه إسرائيل بين الحين والآخر عن إحباط عمليات لها علاقة بغزة قبل وقوعها، بجانب وجود توجهات فردية لإشعال الضفة. شهدت الأشهر الأولى من عام 2019 م اعتقال إسرائيل 1077 فلسطينياً، ومصادرة 263 قطعة سلاح، وكشف 200 مجموعة مسلحة. أما عام 2018 م فشهد اعتقال 3173، ومصادرة 406 قطعة سلاح، وكشف 802 مجموعة مسلحة. في حين أكد آخر استطلاع للرأي بين الفلسطينيين أن 38% منهم يؤيدون العمل المسلح ضد إسرائيل، و 23% مع المقاومة الشعبية السلمية. دأبت إسرائيل عند كشف الخلايا المسلحة بالضفة الغربية أن تزعم علاقتها مع قيادة حماس في غزة، وهو ما يحمل أهدافاً عديدة كالتحريض على القطاع، وحصر جهود تنفيذ العمليات برغبة حماس في غزة، وكأن الأمر لا ترغب به الضفة، مما قد تعتبره إسرائيل ذريعة لتشديد حصار غزة، وتأليب المجتمع الدولي ضدها. هدف ضماني آخر تسعى إسرائيل لتحقيقه من الكشف عن قضية مختبر المتفجرات في الضفة، بغض النظر عن دقته، وهو أن ترسل رسالة للسلطة مفادها أن الأوضاع الأمنية حولها ليست مستقرّة، وقد تتقلب فجأة بسبب هجمات حماس، بما يحمل تحويلاً للسلطة من جهود الحركة لإشعال الضفة، ومنحها مسوغات للمزيد من الضغط على الحركة. يعرف العالمون ببواطن الأمور أن عيون الأمن الفلسطيني والإسرائيلي في الضفة الغربية مفتوحة على المقاومة، فهما

يعلمان أنّ الضفّة ساحة المواجهة المستقبلية، مما يجعلهما يتبذلان جهوداً استنزافية لبعضهما، بدليل استمرار محاولات المقاومة المتواصلة لنقل معركتها مع إسرائيل إلى الضفّة.

دوافع الدّعوة الإسرائيليّة الجديدة للحوار مع حماس

في غمرة التوتر الذي تسببه ما باتت تسمى "مسألة غزة" لصانع القرار الإسرائيلي، فأصبحت كحبة البطاطا الساخنة، لا قدرة إسرائيل على ابتلاعها، ولا على لفظها، حتى يتخيل أن أدراج المؤسسة العسكرية والأمنية فرغت من كثرة الاقتراحات والسيناريوهات، بين توجيه ضربة عسكرية، أو استكمال الانفصال عنها، أو تسليمها لمصر، أو إعادة السلطة الفلسطينية إليها. لكن آخر هذه المقترحات، عبّر عنها الرئيس الأسبق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال دان حالوتس، حين طالب قبل أيام بإيجاد نهاية للصراع الدائم مع حماس عبر فتح حوار مباشر معها، لأن الحوار يكون بين الأعداء، وإيجاد واقع في غزة يجعل لدى حماس ما قد تخسره، لأنها اليوم ليس لديها ما تخسره. لا تعدّ دعوة حالوتس للحوار مع حماس مُنبئة عن سابقتها من الدعوات والمطالبات، بدليل وجود دعوات إسرائيلية متزايدة بضرورة الشروع في حوار مع حماس لحل المشكلة القائمة في غزة، فالعديد من الإسرائيليين يعتقدون أنه في حال أصبح لدى حماس ما قد تخسره في القطاع، فإنها ستدخل في مفاوضات مع إسرائيل. ويحاول الإسرائيليون أصحاب هذه الدعوة، ومنهم حالوتس نفسه، شرح مقصدهم بعبارة "ما قد تخسره حماس" مثل المشاريع الكبيرة، كمتنزه طويل على شاطئ البحر، ومقاهٍ ومطاعم، وتحويل غزة واحة اقتصادية، وإقامة ميناء بحري ومطار جوي ومحطة لتوليد الطاقة توفر الكهرباء لكل القطاع، بمساعدة إسرائيل ودول العالم، بحيث تتحول كلها إلى مواقع ومقدرات محظور أن تفقدها حماس، أو تخسرها، لأن مزيداً من الحروب بين الجانبين سيعني تحقق أضرار كبيرة، وبالتأكيد خسائر باهظة.

السؤال الذي يسأله الإسرائيليون لأنفسهم: لماذا لم يحصل ذلك حتى اليوم؟ مع أنه يمكن إنفاق مليارات الدولارات على غزة، ورصد حسابات مصرفية في بنوك خاصة في دول العالم، وبهذه

الأموال يمكن إنعاش الحقول الزراعية وبناء المدارس والكليات والمستشفيات، وإقامة منشآت سياحية، وتجارة واستيراد وتصدير. يستدل أصحاب دعوات الحوار مع حماس بما هو حاصل في إسرائيل من المقدرات التي يمكن لها أن تخسرها في أي حرب، كالمدين الكبيرة والمناطق الصناعية المزدهمة، والمصانع والآلات والمواد الخام، وموانئ أسدود وحيفا وإيلات، ومطاري بن غوريون ورامون، كل ذلك يجعلهم يواجهون في النهاية خطراً أن يخسروها في أي حرب أو مواجهة عسكرية. لا نعتقد لحظة واحدة أن دوافع الدعوات الإسرائيلية للحوار مع حماس حياً في سواد عيون قادتها، وخضوعاً لمطالبها، ولكن لأنهم يعلمون جيداً أن وضع غزة صعب للغاية، ويجب إيجاد حلول عاجلة له بعيداً عن الحلول الدائمة الناتجة عن الحروب والخراب والدمار، لأن من يفكر من الإسرائيليين بخوض حرب مع حماس لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أنها ستسفر عن وقوع ضحايا مدنيين، لأنه لا يمكن التفريق بين حماس وسكان القطاع، وحينها ستبث هذه المشاهد على شاشات التلفزة العالمية. وفي حال أضفنا على تلك الخسائر حقيقة أن المجتمع الإسرائيلي حساس جداً تجاه سقوط القتلى في صفوفه، والجرحى والأسرى، فسيكون من الأهمية بمكان أن تفكر إسرائيل في مسار آخر خاص بغزة، مسار آخر تماماً، ومنها الدخول في حوار مباشر أو غير مباشر مع حماس.

صفقة القرن

قال المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، أمام مجلس الأمن الدولي، إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يقرر بعد موعد الكشف عن الشق السياسي موعد كشف النقاب عن خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة بـ"صفقة القرن". وقال أمام أعضاء المجلس إن "قرارات الأمم المتحدة لن تحل النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل والقدس ستبقي عاصمة إسرائيل الأبدية"؛ وأضاف "لن ينتهي الصراع على أساس الإجماع الدولي لأنه لا يوجد أصلاً توافق دولي بشأنه؛ أما الذين يواصلون الدعوة إلى التوافق فلا

يفعلون شيئاً لتشجيع الطرفين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم التسويات الضرورية للسلام."

وأردف قائلاً "لم يقرر الرئيس ترامب بعد متى سنصدر الشق السياسي من خطة السلام (صفقة القرن)، ونأمل أن نتخذ هذا القرار قريباً."

وشن مبعوث الرئيس الأميركي هجوماً حاداً على حركة "حماس" في قطاع غزة ووصفها بأنها "منظمة إرهابية وحشية لا تفعل سوى جلب البؤس والمعاناة للفلسطينيين والإسرائيليين". ولم تسلم السلطة الفلسطينية من هجومه، حيث تساءل غرينبلات مستكراً "كيف لا يمكننا أن نجد إجماعاً دولياً على أن السلطة التي تكافئ الإرهاب وقتل الإسرائيليين باستخدام الأموال العامة، بعضها تبرعت به بلدان في هذه القاعة، هي أعمال بغیضة ويجب إيقافها"، في إشارة لمخصصات السلطة المالية لأهالي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال.

وإدعى "الإجماع الدولي ليس قانوناً دولياً؛ لذلك دعونا نتوقف عن المزاح؛ لو كان هناك إجماع دولي قادراً على حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لكان تم ذلك منذ عقود"؛ وأردف "هذا النزاع لن يتم حله بالرجوع إلى القانون الدولي أو مئات قرارات الأمم المتحدة؛ إن الإشارة المستمرة إلى هذه القرارات ليست أكثر من مجرد عباءة لتجنب النقاش الجوهرى حول الحقائق على أرض الواقع وتعدد الصراخ."

وانتقد غرينبلات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الذي اعترف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وقضى بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران 1967. واعتبر مبعوث الرئيس الأميركي أن "القرار يطالب بما يسمى حق العودة وتعويض الفلسطينيين النازحين، في الوقت الذي يغمض فيه العالم عينيه عن مصير العدد المتساوي تقريباً من اليهود الذين تم طردهم أو إجبارهم على الفرار من ديارهم في الدول العربية."

وأضاف "الأمر نفسه ينطبق على وضع القدس؛ لا يوجد إجماع دولي حوله، وأي إجماع أو تفسير للقانون الدولي لن يقنع الولايات المتحدة أو إسرائيل بأن هذه المدينة التي عاش فيها اليهود

وعبدوا فيها الله منذ ما يقرب من 3 آلاف عام وكانت عاصمة الدولة اليهودية منذ 70 عامًا، ليست كذلك."

وطالب المبعوث الأميركي "قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية إلى عدم رفض خطة سلام لم يروها حتى الآن، وإظهار استعدادهم للمشاركة بحسن نية في حوار هادف مع إسرائيل."

نتنياهو يتحدث عن التطبيع

قال رئيس الوزراء العدو، بنيامين نتنياهو، إنه يبذل جهوداً خفية، لتعزيز علاقات إسرائيل مع دول عربية، دون أن يسميها؛ وقال في مستهل لقائه مع وزير الطاقة الأمريكي ريك بيرري، إنني أبذل جهوداً، يكون القسم الأصغر منها جلياً، أما معظمها فهي تتم في الخفاء، بغية تعزيز هذه العلاقات، في إشارة إلى الدول العربية.

وكانت وزارة خارجية العدو قد أعلنت استضافتها عدداً من الصحفيين العرب من المملكة السعودية، والعراق، دون الإعلان عن أسمائهم؛ وحول هذا الأمر، قال نتنياهو لقد التقيت للوفد بوفد يضم صحفيين من بعض الدول العربية، التي معظمها لا تقيم أي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وقد عبّر هؤلاء الصحفيين عن رغبتهم بأن تتعرف الجماهير العربية على دولة إسرائيل؛ وأضاف: "هذه زيارة في بالغ الأهمية، فهناك القوى المعنوية بإرجاعنا إلى الوراء، إلا أننا نتقدم إلى الأمام."

وكان فلسطينيون، قد هاجموا الإثنين، شخصاً، يُرجّح أنه أحد أعضاء الوفد المذكور، وطرده من باحات المسجد الأقصى ومن أسواق مدينة القدس القديمة المحتلة إثر ظهوره برفقة مستوطنين إسرائيليين.

وأعلنت وزارة خارجية العدو، أنها ستستضيف وفدًا من 6 صحفيين عرب، تعد السعودية والعراق من بين جنسياته،

زيارة وفد حركة حماس لطهران

بعد لقاء وفد حماس مع قائد الثورة الاسلامية؛ أشاد عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق بالدعم الإيراني لحركة حماس على كافة الصعد، مؤكداً أن إيران من الدول النادرة التي استمرت في دعم الشعب الفلسطيني وحركة حماس في قطاع غزة على مختلف المستويات؛ مؤكداً على أهمية الزيارة، في ظل الحلف الأمريكي-العربي الذي يريد أن يصنع عدواً جديداً في المنطقة وهو "إيران" بدلاً من العدو "الإسرائيلي"؛ وقال أبو مرزوق: "في ظل هذه الظروف إلا أن إيران تساند القضية الفلسطينية، وكان لا بد من هذا اللقاء، لكي نشعر جميعاً أننا مستهدفون من الحلف"، مشيراً في ذات الإطار إلى أن المراد هو "تركيع إيران".

وأوضح أن "حماس" تشعر بالدعم المادي التي تقدمه إيران لها، لأن "إسرائيل" ودول أخرى "لم يسميها"، لا تسمح بدخول أي مساعدات إيرانية لسكان قطاع غزة؛ وأشار إلى أن المساعدات التي تقدمها إيران لحماس، عديدة وكثيرة منها المتعلقة بسلاح المقاومة، بالإضافة إلى إعداد وتجهيز وتدريب المقاومة، واصفاً إيران بـ "المتمردة" في الدعم العسكري.

وكان وفد حركة "حماس" الذي يزور طهران برئاسة نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري؛ التقى مع الدكتور علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى الإيراني للعلاقات الدولية ووزير الخارجية الأسبق.

وجرى خلال اللقاء البحث بشكل تفصيلي حول التحديات التي تفرضها صفقة القرن على القضية الفلسطينية والمنطقة باعتبارها مشروعا صهيونيا وأمريكيا يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وإعادة تنظيم المنطقة وفق المصالح الصهيونية والأمريكية واستهداف كل مواقع القوة في الأمة.

وأكد وفد حركة حماس أن كل الجرائم الإسرائيلية لن تنتهي المقاومة عن المضي قدما في برنامجها، وأن المواجهة اليوم مع العدو تتسع لتشمل الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وغزة والشنات.

وإذ شكر وفد حماس إيران الدعم المقدم للشعب الفلسطيني وقضيته على مدى عقود أربعة، فقد دعا إلى توسيع آفاق دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وتطوير قدراته في المجالات التعليمية والصحية. وجدد الوفد تأكيده أن "المقاومة" في فلسطين تمثل خط الدفاع الأول عن الأمة، ورأس الحربة في مواجهة العدوان الصهيوني.

بدوره أكد ولايتي ثبات مواقف ايران في دعم الحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية والمقاومة في فلسطين؛ وشدد على أن إيران لا تتردد في الإعلان عن مواقفها، وفي تقديم الدعم للشعب والمقاومة في فلسطين في إطار التزام استراتيجي ومبدئي تجاه قضية فلسطين.

وأكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري؛ خلال لقائه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني الأدميرال علي شمخاني، إن "أي عمل عدائي ضد إيران هو بالفعل عمل عدائي ضد فلسطين ومسار المقاومة، والمقاومة ستكون في الخط الأمامي لدعم إيران."

وأشار إلى أن "الأعمال العدائية الأمريكية والصهيونية تجاه الجمهورية الإسلامية واستخدام وسائل العقوبات والتهديدات لم تكن قادرة على تفويض تصميم إيران على دعم فلسطين."

وعبر عن امتنانه لاستمرار الدعم الايراني لمقاومة الشعب الفلسطيني، مؤكدا تضامن حماس مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من جهته أكد الأدميرال علي شمخاني أن المخططات المزيفة التي تتعارض مع إرادة الشعب الفلسطيني لن تؤتي ثمارها أبدا، قائلا إن "استراتيجية الجمهورية الإسلامية مبنية على دعم المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني"؛ وأشار إلى أن "المبدأ الأساسي في دعم القضية الفلسطينية مستوحى من الثورة الإسلامية وسوف يستمر الدعم حتى النصر الكامل ضد المحتلين قتلة الأطفال؛ ووصف شمخاني الخطة المسماة بـ"صفقة القرن" بأنها صفقة فاشلة ولا يمكن

تطبيقها؛ مضيئاً أنه " إلى جانب نمو وتطور فصائل المقاومة وتوسيع دورها في التطورات المهمة في المنطقة، فإن الكيان الصهيوني ومؤيديه في ظروف هشة والى زوال والخطط المزيفة التي تتعارض مع إرادة الشعب الفلسطيني لن توتي ثمارها أبداً. "وأشاد شمخاني بـ صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني ضد المحتلين وضرورة المواجهة المستمرة للسياسات القمعية للكيان الصهيوني ضد المسلمين؛ قائلاً: "اليوم، أنصار فلسطين في جميع أنحاء العالم يعتقدون أن السبيل الوحيد لكسب حق الشعب هو الاعتماد على إرادة الشعب والمقاومة الإسلامية. "